

## هل ترغب الرياض في الاعتذار والإذعان لمؤسس أمازون

بقلم: خالد الجيوسي:

هي عادةً باتت دخيلةً على منصّات العالم الافتراضي السعودية، هي الحملات التي بات يشنّها السعوديون على المُناهضين لحكم آل سعود في بلادهم، أو سياسات ولی عهد بلادهم محمد بن سلمان، وهي عادةً فيما لو جرى رصدها، ومُتابعتها، بدأت مُنذ حوالي الخمس سنوات، أي مُنذ صُعود سلمان بن عبد العزيز، إلى الحكم العام 2015، وكان آخرها تلك الحملة الضّخمة التي دعت إلى مقاطعة بضائع شركة أمازون في السعودية، وتهديدها بخسارة الملايين.

ابن سلمان، مُتهمٌ شخصيًّا بهذه الأيّام باختراق هاتف مُؤسس شركة أمازون جيف بيزوس عن طريق رسالة "واتس آب"، لكن سفارته في الولايات المتحدة، تقول إنها مزاعم غير حقيقة، وغير منطقية، بل وتُطالب بفتح تحقيق حولها، وهو ما يُعيد التساؤلات حول كيف يمكن لسلطات آل سعود أن تتعاون وتُشارك في التحقيق لإثبات عدم صحة مزاعم الاختراق فيما لو جرى تقديم أدلةً تُدعِّم تلك الاتهامات كما طلب وزير خارجيّتها فيصل بن فرحان، وهي تتعلّق بشخص ولی العهد، وهي التي ترفض إجراء محاكمات

على غير أراضيها، أو تسلیم الضالعین فيها من مواطنیها، وهل يمكن أن تتحول إلى تحقيقات دولیة، في حال ثبوت الإدانة، ومقارنتها مع الموقف الدولي الضعیف، حیال الاتهامات التي وجّهت لابن سلمان في قضیة خاشقجی، حيث محاکمة جرت على الأراضی السعودية للمنتهی، أفرج فيها عن أبرز المُتهمین فيها، المستشار سعود القحطانی، ورئيس الاستخبارات أحمد العسیری.

ثمة تحلیلات يقودها المنطق، ولا تُدعى لها الأدلة، يُقدّمها أصحابها، تربط بين مصلحة سعودیة في اختراق هاتف رئيس أمازون، ومؤسسها، حيث الصحافی جمال خاشقجی كان يعمل في الصحیفة التي يملكها بیزوس ككاتب، والأخیر وصحیفته (واشنطن بوست) وقفوا في موضع المُهاجم والمُنتقد، لسلطات آل سعود، حتى المُتهم لها لمقتل خاشقجی، وبالتالي فإن اختراق هاتف مالک الصحیفة يبدو ربّما مصلحة سعودیة "فضائحية"، فمقابل اصطفاف بیزوس، وتضامنه مع خاشقجی خلال حیاته ونشره مقالاته "المُعارضة" أو بعد مماته، كان عليه أن يتهمّل "الفضيحة"، أو علاقة مع سيدة خارج إطار الزواج، ما أدى إلى طلاقه، وتقاسمها ثروته لإتمامه، وهُنا يكون قد حصل الانتقام السعودي ربّما، لكن مزاعم الاختراق لها تف الصحیفة يقول مُشكّكون فيه، كانت قد حصلت قبل خمسة أشهر من مقتل خاشقجی، وبالتالي لا مصلحة سعودیة من اختراقه.

فكرة أن يخترق محمد بن سلمان، هاتف بیزوس، هي ليست إلا فكرة سخیفة بحسب توصیف وزير الخارجیة السعودي الأمير فيصل بن فرحان، ولعله لا يتحمل مسألة الخوض فيه حتى بحسب التقدیرات السعودية، لكنّ بياناً صادراً عن مقررة الأمم المتحدة أغنس کالamar، ومقرر التحلیل الجنائي ديفید کای، قال فيه إنّ التحلیل الجنائي لعملیة اختراق هاتف مالک شركة أمازون، عبر رسالة من ولي العهد السعودي، يمكن تقيیمه بأنه موثوقٌ به، بدرجة بين المُتوسطة والعلیة، كما طالباً السلطات الأمريكية بإجراء تحقيق فوري، كما أشار البيان إلى أنّ البرنامج الذي استخدمه الأمير بن سلمان في قرصنة الهاتف هو برنامج (بيغاسوس) الإسرائيلي للتجسس الإلكتروني، والتحليل الجنائي الذي أشار إليه المُقرّران، قد يرفع صفة "السخیفة" عن الاتهام، وقد ينقله إلى صفة قابل للنقاش بين المُتوسط، والعلی، هذا على الأقل ما يراه بيان المُقرّران الأمميّان، ومع كُلّ هذا يجدر الإشارة إلى أنّ ما يصدر عنهم "غير مُلزم"، ويحمل اعتباراً على صعید السمعة، ومکانة الدول الأخلاقیة.

السؤال المطروح فيما إذا كانت السلطات الأمريكية، معنیة بإجراء "تحقيقات جديّة" كما طلب منها کالamar وكای، في ظل مزاعم قُدرة السعوديين على اختراق هواتف أجهزة أمريكية، ووجود إدلّة مبدئية، مما قد يُشكّل تهديداً للأمن القومي، ووضع جميع مؤسسات الدولة الأمريكية تحت مخاطر

أجهزة تجسس إسرائيلية، تُباع للسعوديين، وغيرهم من راغبي التجسس، وهذه المخاوف عبد عنها السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي، والذي قال إنه سيطلب من مدير الاستخبارات القومية، ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي، بفتح تحقيق حول سعي محمد بن سلمان للوصول إلى هواتف الأميركيين بشكل غير مشروع، كما أشار ميرفي إلى تحوّفاته من التواصل الذي يجري بين جاريد كوشنر صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومستشاره، والأمير محمد بن سلمان عبر "الواتس آب" والمخاطر التي تترتب من هذه العلاقة على الأمن القومي الأميركي.

ولم تكُن التحوّفات الأميركيّة وحيدةً في ذلك الشأن، فقد انضمّت إليها خشية بريطانية، بعد تقارير صحافية، تحدّثت عن أنَّ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، قد تبادلا على الأرجح الرسائل هو وولي العهد السعودي عبر تطبيق "واتس آب"، أمّا "الفيسوك" من جهته وهو المالك الحالي لتطبيق (الواتس آب)، فعلىّق بالقول إنه يأخذ مزاعم الاختراق على "محمل الجد"، لكنّه لم يُعلّق على أيّ قصص فردية، جاء ذلك على لسان نيكولا مندلسون، نائبة رئيس الموقع في أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا.

لعلَّ السلطات السعودية لا تكترث بتلك الاتهامات، فهي تحظى بقطاع سياسي ولعلّه "دلال" من إدارة الرئيس دونالد ترامب، وتعتقد جازمةً أنَّ التحقيقات لن تؤثّر على دورها وحتى حضورها الإقليمي، لكن سمعتها في الولايات المتحدة الأميركيّة، وقيادتها تحديداً، ليست على ما يُرام، بدليل استعانتها بشركات علاقات عامّة لتحسين صورتها، وهي الصورة السلبية، التي عبرت عنها النائبة إلهان عمر، حيث طالبت ترامب، بالكشف عن "تدليل" من وصفتها بالأنظمة الاستبداديّة مثل السعودية، وأضافت في تغريدة، إنَّ السعودية تقتل الأطفال في اليمن، وتغتال صحفييها، والآن تُقرصن هواتف الأميركيين.

ورغم الدّفي السعودي لعلاقة بن سلمان باختراق هاتف رئيس أمازون، بدا أنَّ منصّاتها التوأمليّة، تُمارس نوعاً من الضغط المُتواءل، ضمن حملة مُقاطعة لافتاً لبعضها لشركة أمازون، وهي ضغوط تتراكم بشكلٍ متزاًمنٍ ولافت، مع الاتهامات المتعلّقة باختراق هاتف بيزوس (الآيفون)، وتضمّن وسم هاشتاق آلافاً من التغريدات التي تدعو إلى مُقاطعة الشركة، وتلقين صاحبها درساً لن ينساه، على حد وصف المُغرّدين المُشاركين في الوسم الذي وصلت فيه التغريدات إلى الآلاف، وقد جرى تصدير وسمين للحملة، واحد باللغة العربيّة، وآخر بالإنجليزيّة، مُطالبين فيه صاحب الشركة بالاعتذار، وإلا خسارة الملايين.

وهذه الحملة، كما رصدت "رأي اليوم"، ستكون بمثابة التحرير العلني على الشركة، وبضاعتها، وصاحبها، ومنصة أمازون، من المنصّات التي لها إقبال واسع من قبل السعوديين، لكن التّساؤلات ستبقى مطروحة، فيما إذا كانت ستنتج تلك الحملة الافتراضيّة، بثني السعوديين عن الإقبال على بضائع أمازون، ومُقارنتها بحملات سابقة شنّتها المملكة ضد تركيا، وسياحتها، على خلفيّة مقتل خاشقجي على أراضيها، وفشلت في ثني السعوديين عن اختيار إسطنبول والمدن التركية الأخرى كوجهة سياحية أولى، وذلك بحسب ما تقول آخر التقارير السياحية القادمة من بلاد العثمانيين.

الاهتمام السعودي بضرب سوق أمازون في الداخل السعودي ضمن الحملات الافتراضيّة، قد يُعطي نتائجه الإيجابيّة لتحقيق نوعٍ من الضغط على مالك الشركة، على الأقل وفق التقدير السعودي، لكنه سلبيّاً قد يُعيد توجيه أصابع الاتهام حول المُسلّم بمسؤوليّة السعودية في اختراق هاتف بيروس، وقد يكون بمثابة إدانة أوّلية، حيث التزامن لافتٌ، ومُثير لانتباه المُراقبين مع مزاعم الاختراق، والأخير (الاختراق) ليس إلا مجرّد فكرة سخيفة على حد تعبير وزير الخارجية السعودي.

بالعودة إلى نجم القصّة الملياردير بيروس، كان لافتاً أنَّ الأخير لم يُوجّه اتهاماً مُباشراً للأمير محمد بن سلمان باختراق هاتفه حتى كتابة هذه السطور، بعد تصدّر المزاعم، حيث كانت تجمعه مصالح اقتصاديّة في السعودية ما قبل اغتيال خاشقجي، وانهارت بعد عدّة تحقيقات نشرتها صحيفته واشنطن بوست حول جريمة الاغتيال.

وكان بيروس قد وجّه اتهاماً في فبراير العام 2019 لمجلّة "ناشيونال إنكوايرر" المُوالية للسعوديّة في الولايات المتحدة، اتهامات بتشويه سمعته، بعد نشرها رسائل نصيّة، بينه وبين صديقه المذيعة التلفزيونيّة خلال زواجه، كما استعان بمحقق بذات العام، وتوصّل إلى وجود روابط بين المملكة وقرصنة هاتفه، فيما لم يُؤكّد نفسه أو ينفي اتهامات القرصنة.

ولعلَّ بيروس كما يُقدّر البعض، سيكون أمام اختيار الصمت لإثارةً للسلامة الاقتصاديّة، وفهمًا للرسالة السعوديّة المفترضة، وربّما فضائح أخرى، وهو خيار قد يكون مُستبعداً نظراً لواقع اختياره المُدام مع ولي العهد السعودي بعد اغتيال جمال خاشقجي وتخليه عن المصالح، أو أنه ينتظر نتائج التحقيقات النهائيّة، أو يملك دلائل قويّة تقطع الشك ببقائه مُسلّم الأمير بن سلمان "شخصيّاً" باختراق هاتفه، ويختار توقيت عرضها للعالم بعناية، فيما العربيّة السعوديّة على موعدٍ مع استضافة قمة العشرين- نوفمبر 2020، والتي تستضيفها الرياض لأول مرّة، وثاني مرّة في الشرق الأوسط، وتسعي فيها لجذب أنظار العالم الإيجابيّة نحوها، بينما الأصوات بدأت فعليّاً، بالدعوة إلى إعادة النّظر

في حُضور القمة، حيث رئيسة لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي ماريا أريينا طلبت ذلك على خلفيّة مُعطيات القرصنة السعودية.

صمت بيزوس هذا، بدأت تتفاعل فيه الأوساط السعودية، مع تصدّر رواية صحيفة " ولو ستريت جورنال" ، والتي تنسف رواية الاختراق من أساسها، وتقول إنّ صديقة الملياردير، هي ذاتها من سلّمت رسائلهما إلى شقيقها الذي باعها مقابل 200 ألف دولار، إلى مجلة "ناشونال إنكوارير" ، والتي وجّه لها بالفعل مؤسّس أمازون الاتهام بتعمّد تشويه سمعته، وهي المجلة المُقرّبة من المملكة بكل الأحوال، ولكن السعودية نفت علاقتها بالموضوع، وهي رواية تطل قيد التحقيق بيد المدعين العامين في ما أنها تن، بحسب ما ذكرت "لو ستريت جورنال" ، ولعلهم يمتلكون إجابة وافية حول اختراق هاتف بيزوس من عدمه.